

Distr.: General
31 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدّم من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030215 020215 14-65943X (A)



بيان

نحن، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية (الرابطة)، ندعو، بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الرابطة، إلى تفعيل مبادرات جريئة من أجل السلام. وسوف نجتمع في لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠١٥ لإحياء الذكرى المئوية التاريخية للرابطة وعقد مؤتمر "تسخير طاقات المرأة في وقف دوامة الحرب" لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق سلام دائم قائم على العدل والمساواة ووقف التسلح.

إنّ العسكرية وهيمنة الثقافة العسكرية تهددان السلام تهديداً مزدوجاً. فهما، من جهة، تفاقمان العنف، ومن جهة أخرى، تسهمان في انفراط عقد السلام. ذلك أنّ هيمنة الثقافة العسكرية، باعتبارها منهج تفكير ونظام سلطة، تلمي استخدام العنف بدلاً من اللجوء إلى الحوار الشامل. ويؤثر النزاع والعسكرة على نحو متفاوت وغير متناسب على النساء والبنات. ولا يزال الإنفاق العسكري، وهو أحد جوانب هيمنة الثقافة العسكرية، خارج نطاق السيطرة بنحو ١,٧ تريليون دولار، وهو مبلغ يعادل الميزانية السنوية الأساسية للأمم المتحدة لأزيد من ٦٠٠ سنة. وما انفكت صناعة السلاح، التي تمثل جانباً آخر من جوانب هيمنة الثقافة العسكرية، تجني أرباحاً من الحروب. وتصدر ست دول ما نسبته ٧٤ في المائة من الأسلحة في العالم، هي الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا والمملكة المتحدة والصين وفرنسا، وهو واقع لا يمكن تجاهله. وهذا التركيز على الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة العسكري ليس هو السبيل إلى إرساء ثقافة السلام التي نصبو إلى إشاعتها.

إنّ النظام الذكوري الشائع -أو تبعية المرأة للرجل على صعيد الدولة والمجتمع والأسرة- يستحكم بما يشكّله المجتمع للرجال والنساء من هويات متباينة ومقيّدة وغير متساوية بين الجنسين قوامها ذكورية تتسم بالعنف وأنوثة خاضعة. ويسهم استخدام الأيديولوجيات والدين من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، والنشطاء خاصة، في زيادة تكريس التقاليد الذكورية ويفضي إلى استغلال النساء والفتيات. ولا سبيل إلى تحقيق السلام الحق والدائم ما لم يُستبدل النظام الذكوري بمبادئ المساواة والكرامة والاحترام.

وتبرز الرابطة مدى تعقّد وحجم ما يواجهه أعضاؤها وشركاؤها على المستوى الوطني، من سوريا إلى فلسطين ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المكسيك، من تحديات.

إنّ المصالح الاقتصادية وتجارة الأسلحة على الصعيد الدولي تسهم في تأجيج استهداف أعداد كبيرة من المدنيين في العديد من المناطق اليوم. فقد أخفقت المجموعة الدولية في حماية المدنيين في سوريا، فيما يستفيد البعض من مبيعات الأسلحة من دون مساءلة. فكان أن أذكى

ذلك، عن قصدٍ، جذوة الصراع، مما يؤثّر تأثيراً مباشراً على المدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات اللواتي يواجهن على نحو غير متناسب عواقب الصراع المدمرة والتشريد والعنف.

وفي فلسطين، أدى العنف المنهجي والدمار والحصار والاحتلال إلى مصرع وتشريد الآلاف من النساء والأطفال. وفضلاً عن ذلك، أفادت بعض التقارير باستخدام أسلحة محرّمة دولياً في الهجمات التي شُنّت مؤخراً ضد المدنيين في غزة. ولقد وقفت الرابطة، على مدى عقود، موقف تضامن مع نساء فلسطين. ولضمان استتباب السلام في المنطقة، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

ويستفحل التمييز والعنف ضد المرأة من جرّاء العادات والتقاليد ويتفاقم نتيجة لما ينشأ من نزاعات. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، لا تزال المرأة تعاني آثار حالات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي المستشري على نطاق واسع، والأمراض، والتشريد، وغالباً ما يواجه المدافعون عن حقوق النساء تهديدات بسبب نشاطهم السياسي.

وما انفكت النساء والمجتمعات تعاني من جرّاء سيادة الإفلات من العقاب، والتفاوت في الوضع الاقتصادي والفساد. ففي كولومبيا، مثلاً، أدى الصراع بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية والجماعات المسلحة الأخرى إلى انتشار العنف الجنسي على نطاق واسع - وخاصة الاغتصاب - ضد النساء باعتباره أداة من أدوات الحرب، كما نجم عن ذلك الصراع قتل أو تشريد الملايين من المدنيين. وفي المكسيك، تسود مستويات عالية من عدم الاستقرار والعنف في سياق ما يسمى الحرب ضد الجريمة المنظّمة، وهي استراتيجية تقوم على استخدام القوة والعسكرة.

ولا يؤثّر النزاع المسلح سلباً في رأس المال المادي والاجتماعي والبشري فحسب، بل يدمّر أيضاً البيئة الطبيعية تدميراً شاملاً، مما يؤدي إلى تناقص الموارد والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. فالنزاعات التي نشبت في أفغانستان ولبنان والصومال ودول أخرى كانت وراء زوال الغابات على نطاق واسع، وتدهور الأراضي، ونُدرة الموارد، وتلوث المياه والهواء، وهي عوامل عرّضت المجتمعات المحلية لمزيد من الهشاشة والضعف، بحيث ما فتئت تلك المجتمعات تعاني من آثارها على المدى الطويل.

وليست مسألة نزع السلاح مقصورة على البلدان التي تُعتبر بؤرة للنزاع. ففي أستراليا، تعمل الناشطات بالتعاون مع الحكومة لكي يبيّن أنّ نزع السلاح يشمل أيضاً بيئات لا تشهد نزاعات، بالنظر إلى أنّ جميع الدول تشترك في تجارة الأسلحة على نطاق العالم وفي الخلط، على نحو خاطئ، بين العمل العسكري والغايات الإنسانية.

وتقدّم الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية التوصيات التالية إلى لجنة وضع المرأة وإلى المجتمع الدولي:

- الحد من الإنفاق العسكري وتشجيع التنفيذ الكامل لمجال الاهتمام "هاء" من مجالات الاهتمام الحاسمة التي حددها منهاج عمل بيجين، وهو مجال يقرن المساواة بين الجنسين بالدعوة إلى التحكم في النفقات العسكرية المفرطة، والمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى أقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح.
- إعطاء الأولوية لمنع نشوب الصراعات والاستثمار في السلام من خلال وضع برامج لتحقيق العدالة الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية. ويمكن بلوغ هذه الغاية عن طريق تحديد الأولويات ودعم وتمويل المنظمات غير الحكومية وما تبذله من جهود، بما في ذلك الوقاية من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وضمان الوصول إلى العدالة، وتعزيز ثقافة السلام.
- ضمان مشاركة المرأة مشاركةً كاملة ومتساوية في جميع مفاوضات السلام والعمليات الرامية إلى إقامة السلم ودعم تلك المشاركة. ومن اللازم زيادة تمثيل النساء في جميع مكونات عمليات الإصلاح الأمني ومبادرات نزع السلاح، وفقاً لما ينص عليه القرار ١٣٢٥. وتحت الرابطة الدول على أن ترفض دعم أي مفاوضات سلام لا تنخرط فيها النساء بصفة مشاركات شرعيات.
- حماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيز تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها تنفيذاً كاملاً. وهكذا فإننا نطالب بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخاصة من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما تدعو الرابطة إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلم والأمن تنفيذاً كاملاً.
- الالتزام بتحقيق مساواة المرأة في الرأي وفي الحصول على حصة متساوية من التمويل وغيرها من وسائل التنفيذ خلال المفاوضات على حزمة تمويل التنمية المستدامة، من مؤتمر تمويل التنمية المستدامة إلى مؤتمر قمة ما بعد عام ٢٠١٥. وتدعو الرابطة الحكومات أيضاً إلى العمل على ضمان وجود مجموعة محدّدة وذات صلة من وسائل التنفيذ بغية تحقيق الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين على نحو تام، والالتزام بـ "تمويل المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة".

- الكفّ عن بيع الأسلحة التي تنتهك طبيعتها حقوق الإنسان في الداخل والخارج، وتعزيز معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها بفعالية، بما في ذلك المادة ٧(٤)، التي تقتضي أن يأخذ تقييم المخاطر وتنفيذ المعاهدة في الاعتبار تأثير تجارة الأسلحة على إطالة أمد العنف القائم على نوع الجنس.
 - جعل نزع السلاح حقيقة واقعة وتعزيز وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح بما في ذلك: بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وينبغي أن تشمل هذه الجهود مسعى تعزيز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن (القرارات ١٣٢٥ و ١٨٢٠)، عن طريق ضمان أن تشمل جهود رصد وتقييم خطة العمل السعي إلى تحقيق الإنصاف بين الجنسين ضمن هيئات صنع القرار، والاستعانة بالخبراء في المسائل الجنسانية، وتمكين المرأة من المشاركة في هذه العملية، وتجميع بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس عن تموينات الأسلحة الصغيرة وإدارتها واستخدامها وآثارها.
 - دمج الأطر والآليات الخاصة بحقوق الإنسان، والمرأة والسلام والأمن ونزع السلاح بحيث يتحقق المنع بصورة أكثر فعالية، وتعزيز الجهود الرامية إلى منع العنف ضد المرأة وتعزيز حقوق الجنسين والمرأة في جميع الولايات.
- وبعد مرور قرن على اجتماع مؤسّسات الرابطة في لاهاي احتجاجاً على الحرب العالمية الأولى وعلى استبعاد الأصوات النسائية، تدعو حركة النساء من أجل السلام والرابطة إلى إجراء تحليل أمني تدريجي وتسعيان إلى استحداث نُهج جديدة وجذرية بشأن سبل وقف ومنع الحروب وإرساء مبادئ السلام الدائم.
- فعلى الرغم من تعرّض النساء للاضطهاد، فنحن لسنا عاجزين. وعلى الرغم من أنّ صوت المرأة مغيب، فلنا صوت نُسمعه. إننا معبّأون في سبيل منع نشوب الحروب وإعادة تنشيط الحركة واستثمار إمكانات تحقيق السلام.